

وزارة المالية

قرار رقم ٧٢٨ لسنة ٢٠٠٤

بشأن نظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت

وتحديد مقابل الخدمة

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته :

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب واليخوت وتحديد مقابل الخدمة وتعديلاته :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٩٨ الصادر بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة الواردة برسم العرض التجاري :

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٩٩ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات النقل والتربلات والبرادات الأجنبية وتحديد مقابل الخدمة :

وعلى قرار وزير المالية رقم ١١١٢ لسنة ٢٠٠٠ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات النصف نقل (بيك أب) والسيارات الميكروباصي :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة :

وبناء على ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك :

تسوية:

(المادة الأولى)

يعدل مقابل الخدمة المنصوص عليه في الحالة الأولى من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ ليصبح نصه الآتي :

مقابل الخدمة :

(أ) عن الثلاثة أشهر الأولى أو جزء منها :

٢٥٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم^٣

٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ١٦٠٠ سم^٣

وحتى ٢٠٠٠ سم^٣

١٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠ سم^٣

(ب) عن الثلاثة أشهر التالية أو جزء منها :

٢٥٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم^٣

٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ١٦٠٠ سم^٣

وحتى ٢٠٠٠ سم^٣

٢٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠ سم^٣

وبالنسبة إلى السيارات الواردة صراحة الأفواج السياحية تكون المدة شهراً واحداً فقط ومقابل الخدمة ١٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٩/٥/٢٠٠٤

وزير المالية

دكتور / مدهمت حسنين